

المحاضرة الثالثة

**"اللغة العربية والتعريب العلمي في العراق
في الحاضر ونظرة إلى المستقبل، قضايا وحلول"**

الأستاذ الدكتور جميل الملائكة

العضو السابق في المجمع العلمي العراقي

العضو المؤازر في مجمع اللغة العربية الأردني

السبت 10 محرم 1418هـ - 17 أيار 1997م

السيد رئيس مجمع اللغة العربية الأردني

السيدات والسادة الحضور:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته-

أودّ أولاً أن أشكر مجمع اللغة العربية الأردني، والسيد رئيسه، جزيل الشكر، على دعوتي واستضافتي، لتقديم هذه المحاضرة، عن تعريب التعليم في العراق، راجياً من الله تعالى، أن يديم لهذا المجمع العتيد، تقدمه وازدهاره.

لقد كثر الكلام على التعريب، وحتمية التعريب، حتى لا يكاد، يبقى فيه مقولةً لقائل، ولعلّ مما سيخفف من إعادة بعض الكلام، أنّ جانباً كبيراً من حديثي، سيتناول تجربة العراق في التعريب، وما جابهته حركة تعريب العلوم، وتجاوبه من معوقات، وسبل تذييلها، والتطلعات إلى المستقبل.

ولعلّ من المناسب الإشارة إلى تعدّد الاستعمالات الاصطلاحية، للفظ التعريب.

ففيما عدا معانيه اللغوية المتعددة، كان معناه الاصطلاحياً مقصوراً على تحويل الكلمة الأجنبية بعض الشيء، لتمائل الكلمات العربية بأصوات حروفها، كما في تعريبهم اللفظة اليونانية *geographia*، بكلمة (جغرافيا)، أو حتى بإعطائها وزناً عربياً، كما في تعريبهم *Philosophia*، بكلمة (فلسفة)، وأضيف إليه في زمن متأخر معنىً اصطلاحياً عامّ، هو جعل المجتمع، بأناسه، وعاداتهم، ولغتهم، ومظهرهم، وطُرُزهم العُمُرانيّة، ونحو ذلك، عربياً وأخصّ منه معناه الاصطلاحياً الذي يُهمّنا في هذا الحديث، وهو أن تكون لغة العلم والتعليم هي العربية.

والتعليم العامّ في العراق، كما هو في أكثر البلاد العربية، معرّب كلّهُ ، ومثل ذلك يقال فيما يدعى بالعلوم الإنسانية في التعليم العالي، كالآداب، والقانون والتربية، والاقتصاد، والاجتماع، والعلوم السياسية، ونحو ذلك، فأكثره معرّب.

ولهذا سيقترن هذا الحديث على قضايا في تعريب التعليم العالي، في العلوم

الصرف والتطبيقية، كالفيزياء، والكيمياء، والهندسة ، والطب، ونحو ذلك.

كان بعض الأصوات ينادي بوجوب تعريب التعليم العالي جميعاً، منذ أكثر من خمسة عقود من الزمن، ذلك لأن أكثر الكليات العلمية في العراق، ولا سيما التطبيقية منها، كانت التدريسات كلها باللغة الإنكليزية، وتعود أسباب ذلك إلى أن أكثر تلك الكليات، كان قد أنشئ في أزمنة باكرة، فقد أنشئت كلية الطب مثلاً، سنة 1927، وكلية الصيدلة سنة 1936، وكلية الهندسة سنة 1942؛ فكان عمداً تلك الكليات وأكثر أساتذتها، من الإنكليز، أو من الأساتذة العراقيين والعرب الذين كانت دراستهم باللغة الإنكليزية، وكانت الكتب المستعملة كلها باللغة الإنكليزية، فكانوا جميعاً يحاضرون بتلك اللغة، والطلبة يدرسون ويناقشون ويمتحنون بها، وهكذا كانت كل الصيحات المنادية في تلك الآونة بالتعريب تذهب مع الريح.

ولازدياد عدد الكليات، أنشئت جامعة بغداد سنة 1957، ثم جامعة الموصل سنة 1967، فجامعة البصرة والسليمانية سنة 1968، وفي سنة 1970، أسست وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، التي تولت تنفيذ سياسة الدولة التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية في نطاق مؤسسات التعليم العالي، الرسمية والأهلية، القائمة آنذاك، وما قد تستحدثه الدولة من مؤسسات مماثلة في المستقبل.

لقد ورد في قوانين جميع تلك الجامعات، ثم في قانون وزارة التعليم العالي، الذي حل محل تلك القوانين، النص الذي يؤكد "أن اللغة الرسمية في الجامعات العراقية، هي اللغة العربية... ولمجالس الجامعات، أن تقرّر تدريس بعض المواد العلمية، بلغات أخرى".

غير أن الذي كان يحصل في الأغلب، أن يطبق الجزء الأخير من هذا النص، فيُدرس أكثر المواد العلمية باللغة الإنكليزية، بل إنه كان يطبق على جميع المواد العلمية، في الكليات التطبيقية، وفي كليات الهندسة، وكليات الطب، على سبيل المثال، كان يُطبع في مطلع كل سنة دراسية، الدليل السنوي لمناهج الدراسة في أقسام الكلية، وتفاصيل مفرداتها جميعاً باللغة الإنكليزية، ومثل ذلك يقال في الكتب الدراسية المقررة، ولغة إلقاء المحاضرات، والمناقشات، والامتحانات.

وكانت بادرة حكيمة، عندما اتخذت حكومة الثورة قرار التعريب في سنة 1976. فأقر مجلس التعليم العالي إلزام الجامعات ببدء تعريب التعليم في الصفوف الأولى بصورة تامة، اعتباراً من السنة الدراسية 1977-1978، على أن يطبق ذلك في

الصفوف الثانية في السنة التالية، وهكذا حتى يشمل جميع الصفوف ، وكنت قد كُفِّتْ
آنئذٍ، إضافة إلى عملي في كلية الهندسة، بتأسيس دائرة للتعريب في وزارة التعليم
العالي، تُشرف على المشروع، وتقدّم التوصيات والمقترحات، إلى لجنة وطنية عليا
للتعريب، أُلِّفَتْ في حينه لوضع الأسس العامة لتعريب التعليم الجامعي، فأقرت تأليف
لجانٍ اختصاصية مشتركة، تنظر في اختيار كتب الترجمة والمترجمين لها، وما يتبع
ذلك من متابعةٍ وتقويم ، وعُهِدَتْ قضايا تأليف الكتب المنهجية، إلى هيئاتٍ علمية
مرتبطة بالدوائر الفنية في الوزارة.

وأقرت الوزارة مرحلياً استعمال الكتب المعتمدة العربية والأجنبية، ريثما تنجز
الكتب العربية المقررة.

وصدرت التشريعات والقرارات بشأن كل ما يتعلّق بتشجيع تأليف الكتب باللغة
العربية، أو ترجمتها إليها، وكتابة الأبحاث بها، والمكافآت المخصصة لذلك، وأثر
جهود مُعدّي الكتب في الترقيات العلمية، وطريقة إعداد كتاب التعريب، وتوفير
متطلباته، وتيسير طبع مسودّاته، وإحالاته إلى الخبير العلمي واللغوي، قبل طبعه،
والجوانب المالية المتعلقة بذلك، وأسلوب عمل اللجان الاختصاصية، والهيئات
العلمية، وشعب التعريب المستحدثة في الكليات، ولجان المتابعة، وكلّ المعلومات
التي تُهمُّ المشتغلين بالتعريب.

كان من بين تلك القرارات:

- أن تكون مناهج الموضوعات المتشابهة في الجامعات، موحّدة مبدئياً، لتسهيل
البدء في العملية.

- وأن تُسمّى الجامعات إلى الهيئات العلمية، واللجان الاختصاصية المشتركة،
مرشحها لتأليف الكتب المنهجية أو ترجمتها، على وفق المناهج الموحّدة لتقوم
تلك باختيار المؤلفين والمترجمين من بين مرشّحي الجامعات.

- وفيما يخصّ المصطلحات، أعدت دائرة التعريب، قائمةً كبيرةً بأسماء المعجمات
العامة المعتمدة، ومعجمات المصطلحات ومجاميعها العلمية الاختصاصية، مما
أصدرته المجامع والجامعات والمنظمات والمؤسسات العلمية ونحوها، وعمّمتها

على الجامعات لإعلام الكليات والأقسام بها، والإسراع في توفيرها للمشتغلين في التعريب، اقتناءً أو استنساخاً.

- وألزمت القرارات، أن يعود المؤلف أو المترجم أو الباحث، إلى ما يتيسر من المعجمات ومجاميع المصطلحات، في اختيار المصطلح، فإن لم يجده فيلجأ إلى وسائل الترجمة أو الاشتقاق أو القياس أو المجاز، مع استشارة ذوي الاختصاص في اللغة إذا لزم ذلك.

- وأن يضع مُعدُّ الكتاب أو البحث، المصطلح الأجنبيَّ بإزاء المصطلح العربيِّ، عند أول وروده في متن الكتاب أو البحث.

- وأن توضع في آخر الكتاب أو البحث، قائمة بالمصطلحات المستعملة فيه، بمدخلين، إنكليزي-عربي، وعربي-إنكليزي.

- وأن يُلزم الطالب بحفظ المصطلح الإنكليزيِّ، إضافةً إلى حفظه المصطلح العربيِّ، لتمكينه من المتابعة العلمية في المراجع الأجنبية إذا لزم ذلك.

- وأن تُدرّس اللغة الإنكليزية العلمية، بمعدّل ساعة واحدة أسبوعياً في الأقلّ في السنة الجامعية الأولى للغرض نفسه.

- وأن تكون المجامع واتحادها، هي التي لها الكلمة الأخيرة في تنسيق المصطلحات وتوحيدها.

- وأن يصنّف مؤلف الكتاب، أو مترجمه، أو الباحث، قائمةً بالمصادر والمراجع في الآخر، لإمكان متابعة الدراسة والبحث عند الحاجة.

- وأن يُستفاد من الخبرات العربيّة، في مجال الترجمة والتأليف، باستزارة الأساتذة العرب، والتعاقد معهم، للمشاركة في مجال التعريب.

- وأن لا تقلّ مدة استعمال الكتاب المعرّب، عن ثلاث سنوات، يمكن تجديد اعتماده بعدها.

- وأن يكون المترجم مسؤولاً عن التنبيه، في حاشية الكتاب المترجم، على ما قد يرد فيه من عبارات ومعلومات مغلوطة.

- وأن تُشعَرَ الجامعات الأخرى في جميع الأحوال، باسم أيّ كتاب تتراد ترجمته،
تجنباً للتكرار.

- وأن تجمع دائرة التعريب ما يرد من الجامعات من أسماء الكتب التي تتراد
ترجمتها، وأسماء مترجميها، وتنسقها في قوائم يجري تحديثها باستمرار، وتوزّع
على الجامعات.

- وأن لا يجوز طبع أيّ من المعجمات الفردية، التي يُعدّها أساتذة الجامعات، أو
نشرها، إلاّ بعد إقرارها من المجمع العلمي العراقي.

وهكذا كانت الأسس العامّة للمشروع ، وسار العمل على هذا النهج، بدءاً من
السنة الدراسية 1977-1978.

وفي سنة 1977 صدر قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية، الذي نصّت
المادة الثانية منه، على أنّ "على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة، اعتماد
اللغة العربية لغةً للتعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظاً وكتابةً، وتنشئة
الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها، وإدراك مزاياها، والاعتزاز بها".

وأخذ مشروع التعريب يأتي أكله، فصارت المحاضرات تُلقَى باللغة العربية، ولا
يكتفي الأساتذة باستعمال المصطلح الأجنبي، إلاّ عند الضرورة، على أن يشرحوا
معناه، وأنجز عدد من المختصين تأليف بعض الكتب وترجمتها في العلوم المختلفة.
غير أنه سرعان ما سُمعت أصوات تنادي بالتريث في تعريب الطبّ ، فلم تمرّ
سنة وبعض السنة، حتى خبت جذوة تعريب العلوم الطبية، وهي بعدُ في أولها.

وكانت الهمة والنشاط، والالتزام بالتنفيذ، في تعريب بقية العلوم الصرف
والتطبيقية، بدرجات متفاوتة في الجامعات المختلفة.

ومرّ زمن .. وإذا التعريب، وإعداد الكتب باللغة العربية، وإلقاء المحاضرات بها،
يكاد يصبح في بعض الجامعات أمراً طوعياً، على الرُغم من أنه لم يصدر قانون

يلغي قانونَ الحفاظ على سلامة اللغة العربية، أو مادَّتهُ الثانية، التي توجب نصّاً، اعتماد اللغة العربية لغةً للتعليم في مراحل الدراسة كافة.

فأين تقع المشكلات؟ وما هي الحلول؟

1- مما يدعو إلى الأسف، أن بعض الجامعيين يغيب عن بالهم، أن استعمال اللغة القومية، هو دليل الولاء والانتماء، وأن في تركها إلى غيرها، معنى المساس بالهوية القومية والسيادة، وأنه لمثل هذه الأسباب تُدرّس العلوم باللغات القومية، في يوغوسلافيا، وبلجيكا، والسويد، وفنلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وإسبانيا، واليونان، وتركيا، والمجر، واليابان، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وإنكلترا.

فإن كل هؤلاء الأقسام، لم يرض لهم الولاء لقومياتهم، واعتزازهم بالحفاظ على هويتهم، ومشاعرهم بالانتماء، أن يفرطوا بلغتهم، التي وجدوا في التمسك بها أهمّ مقومات وحدتهم القومية.

لهذا ينبغي الإكثار من الندوات والحلقات والمحاضرات التي تركز على هذا الجانب، في المدارس، والجامعات، والجمعيات العلمية، ووسائل الإعلام.

2- ويعتقد بعض الأساتذة الجامعيين، الذين كان تحصيلهم العلمي بلغة أجنبية، أن اللغة العربية غير قادرة على التعبير العلمي، وأنها لا تصلح للنهوض بمهمة التعريب.

إن أكثر هؤلاء لم تسنح لهم الفرصة، وهم في غمرة دراساتهم العلمية، لأن يتعرفوا مرونة اللغة العربية، ووفرة مبادئها، وغنى معانيها ، وقد كان بعض تلك الأحاسيس والأفكار الخاطئة، من آثار ما كان ينشره الأجانب في زمن الاستعمار، من أمثال القاضي ويلمور، والمهندس ويلكوكس، من كتاباتٍ مضلّة، تُوهم بعجز اللغة العربية عن استيعاب العلوم، وصعوبة تعلّمها، وأنها لا تصلح لغير الأدب والشعر والخطابة ، وأنكى من ذلك، أن عدداً من الكتاب العرب، تابَعهم في هذا إلى أمدٍ طويل ، فنشروا

كتاباتٍ ادَّعوا فيها جَدْبَ اللغة العربية، وعدم صلاحيتها لوضع المسمّيات الجديدة، كلُّ ذلك بأسلوب استعملوا فيه الكثير من المداورة، بادِّعاء الغيرة على العربية، وإرادةٍ إحياؤها باستعمال العامية في الكتابة والتعليم، والإبقاء على جميع ما يُستعملُ فيها من ألفاظٍ أجنبية، أو استعمال اللغة الأجنبية، لأن العربية الفصيحة فيما يدَّعون، لا بيان فيها إلا لمن يعرفونها، وهم قلة، ومع ردد الكثيرين الحاسمة على تلك الكتابات، بقيت آثارها حتى زماننا هذا.

ولكن هل من المعقول، أن تصلح لغات كلِّ الأقسام الذين سلف ذكرهم للتعليم، ولا تصلح العربية؟ هذه اللغة التي نقلت بها علوم اليونان والهند إلى هذه البلاد التي نمتها وأضافت الكثير إليها، حتى باتت هي مركزاً للإشعاع العلمي، الذي استند إليه الكثير من العلوم الحديثة في تطوره ونموه، هذه اللغة التي كرمها الله تعالى فأنزل بها القرآن، التي هي الثالثة انتشاراً في العالم بعد الإنكليزية والإسبانية، يتكلم بها مئتان وستون مليوناً عربي، ويصلي بها ويقرأ القرآن خمسة أضعاف هذا العدد، التي تمتاز عن كثيرٍ سواها من اللغات، بطواعيتها للتأقلم بالاشتقاق والقياس والمجاز، مما لا يتسع المجال هنا للدخول في تفاصيله، مع العلم بأن توظيفها للتعريب العلمي سيضاعف من قابليتها للنهوض بهذه المهمة!

لكل هذا يلزم إقامة دورات للجامعيين، من أساتذة وطلبة، تكشف لهم عن خصائص اللغة العربية، وغناها، وإمكاناتها العظيمة في التعبير والعبارة العلمية، لإزالة بعض القناعات الخاطئة، والأفكار الزائفة، بعجز العربية عن النهوض بمهمة تعريب العلوم.

3- ويحتج آخرون بوجود التريث حتى تكتمل المصطلحات. إنَّ هذه الذريعة من أخطر المثبّطات للعزائم، وكانت دائماً تؤخّر مسيرة التعريب في العقود الخمسة أو الستة الأخيرة، ليس في العراق فقط، وإنما في أكثر أقطار البلاد العربية، ولكن هل انتظر كلُّ الأقسام الذين سبق ذكرهم، فلم يدرّسوا بلغاتهم القوميّة، إلى

أن قدّمت إليهم المصطلحات بأطباقٍ من ذهب؟ وهل انتظر أسلافنا الذين نقلوا العلوم إلى العربية حتى زُودوا بالمصطلحات كاملةً غير منقوصة؟

إن العلم يتقدم بسرعة، ولا سيما في هذه الأيام ، وفي كلّ يومٍ تظهر عشرات الدلالات العلمية التي تحتاج إلى أسماء ، وليس في وسع أيّ من المعنيين بالكتابة العلمية والتعليم، أن ينتظر كلّما عنت له فكرة، أو جابهته دلالة علمية جديدة، وأراد الكتابة فيها، أن ينتظر ريثما تنظر في تسميتها المجامع والهيئات العلمية المتخصصة، ولو حصل مثل ذلك لتأخرت مسيرة العلم.

لقد وجد العلماء والباحثون، وأهل الاكتشافات والاختراعات في البلاد المتقدمة الحلّ، بأن يتحرّى المحتاج إلى المصطلح المعجمات الاصطلاحية والعلمية واللغوية، الصادرة عن المجامع والمؤسسات المتخصصة، فإن لم يجد فيها ضالته، فيجتهد في اختيار الاسم المقارب للمعنى المراد، وقد يحتاج إلى استشارة أهل اللغة في ذلك ، والمصطلح، كما هو معروف، يوضع لأدنى علاقةٍ أو ملائمة ، ولا بدّ في جميع الأحوال من شرح المعنى المراد بالمصطلح المقترح، في آخر البحث أو الكتاب، وثمة جهات لغوية وعلمية، على غرار مجامعنا، تنظر دورياً في هذه المصطلحات، فتقرّ منها ما تراه مناسباً، وتُصلح أو تُغيّر ما تجد فيه خطأً صرفياً أو لغوياً أو علمياً.

وثمة مئات الآلاف من المصطلحات العلمية العربية، مما أنجزته المجامع، والجامعات، والمنظمات، والاتحادات، والجمعيات، والمؤسسات العلمية، وبعض الأفراد العلميين ذوي التخصص، مما هو مبثوث في المعجمات والمجاميع الاصطلاحية، وهو في مجموعِهِ، ذخيرة نفيسة للعاملين في التعريب.

4- ومثل ذلك يقال في الاحتجاج بضرورة التريث في التعريب حتى توحّد المصطلحات، وهذه الذريعة مردودة أصلاً، لأنّ عدم توحيد المصطلحات للدلالة العلمية الواحدة، لم يكن يوماً في البلاد المتقدمة، مما يؤخّر مسيرة العلم ، وتعدد المصطلحات للدلالة الواحدة بوجه خاص، في البلاد المنتشرة على رقعة كبيرة

من الأرض التي تُستعملُ فيها لغة واحدة ، ففي الإنكليزية مثلاً، يستعمل بعضهم مصطلح stop logs، ويستعمل آخرون flash boards، وغيرهم stop planks للأعتاب التي يوضع بعضها فوق بعض في أخدودين رأسيين على جانبي قناة لوقف الماء، ويستعملون مصطلح stalk أو مصطلح stem للدلالة على الجزء الرأسي من جدار الإسناد الخرساني، ويستعملون crown أو soffit أو vertex للجزء العلوي من الوجه الداخلي من العقد المستعمل في المجاري ، وثمة مئات الأمثلة على ذلك ، ولكنهم لم ينتظروا أو يتوقفوا عن التعليم ريثما توحد هذه المصطلحات.

وفي بلادنا العربية المترامية الأطراف، المتعددة الأقطار، لا يتوقع أن يختلف الوضع عما ذكرناه ، فمسيرة العلم يجب أن تستمر ، فلا يمكن أن نبقى ننتظر فلا نعرّب التعليم إلى أن توحد مصطلحات الرقاص، والنّوأس، والخطّار، والبندول، أو مصطلحات الحاسب، والحاسبة، والحسابة، والحاسوب، أو مئات المصطلحات الأخرى التي لم توحد ، بل على النقيض من ذلك، يكون الحلّ في السير قدماً في عملية التعريب، لأن الاستعمال هو الذي ينتخل، ويغرل، وقد يقلل من تعدد المصطلحات، فيبقى الأحسن والأفضل، أو الأوفر حظاً، ويساعده في ذلك في الوقت عينه، ما تقوم به المجامع، واتحاد المجامع، والمؤسسات العلمية، كما مرّ بيانه.

ففي اللغة الإنكليزية مثلاً، أزاح مصطلح roughness مصطلح rugosity بالاستعمال وبمرور الزمن، وكان كلاهما مستعملاً، وكلاهما يعني خشونة سطوح القنوات والأنابيب ونحوها ، وأزال مصطلح derivative مصطلح fluxion لمعنى (المشتقة) في الرياضيات، وفي العربية أزال مصطلح (مرّج) مصطلح (مال) لحاصل ضرب عدد في نفسه، وأزال مصطلح (الفلك) مصطلح (الهيئة) الذي كان يستعمل سابقاً، ومثل ذلك عشرات الأمثلة.

5- والمشكلة الأخرى، التي يتدرّج بها الداعون إلى التريث في التعريب، هي عدم تيسر الكتب الدراسية والمرجعية، والمجلات العلمية، وهذه الحُجّة هي التي كانت السبب في وقف تعريب التعليم الطبيّ في العراق، منذ نحو عشرين عاماً، كما سبق بيانه، فقد أحتجّوا بلزوم الانتظار سنتين أو ثلاثاً، ريثما يُنجزُ إعدادُ الكتب المنهجية من مؤلّفةٍ ومترجمة، ومن الطبيعى أن يكون أساتيد الطبّ هم المعوّل عليهم في تعريبه وإعداد كتبه المنهجية، ولكن مرّت السنون والسنون، ولم يُعرّب تعليم الطبّ، ولم تُعدّ كتبه، ولم ينفع الانتظار في شيء. ومثل هذا حصل منذ أكثر من سنتين عاماً في بعض البلاد العربية.

الحلّ الذي هو عند كلّ الأمم التي تعلّم بلغاتها القومية، هو أنها عندما تفتح كليةً للطبّ، يُعدّ أساتذتها محاضراتهم ويلقونها بلغتهم القومية، ويقدمونها لطلبتهم بهيئة كرايس وملخّصات في البدء، وهم في الوقت عينه يبذلون كلّ جهد وهمّة، في تجميع تلك الموادّ، وتطويرها، وتهذيبها، وإضافة إليها، لينتهيأ لهم منها الكتاب المنهجي. وهكذا بمرور الزمن والمراس والتطبيق، يُصبح لديهم لغة علمية سهلة وسلسة تمكّنهم من وضع كتب المراجع أيضاً، وإصدار المجلات العلمية.

6- ويتخوّف بعض الأساتذة الجامعيين، من أنّ التعريب قد يسبّب انقطاعاً عن العلم العالميّ، ومثل هذا التخوّف هو أيضاً في غير محله، فإن جامعات العالم التي يجري فيها التعليم بلغاتها، لا يمكن لها أن تقطع نفسها عن مواكبة العلوم وتقدمها في البلاد المتقدمة، وهي تحلّ الإشكال، بتخصيص ساعة أو اثنتين أسبوعياً، في السنة الجامعية الأولى، أو الثانية، لتدريس حدّ أدنى من لغة أجنبية حيّة وظيفيّة، تمكّن الطلبة والخريجين من الإفادة من المراجع العلميّة الأجنبية، للاطلاع على تقدّم العلم في العالم، وإكمال من يشاء منهم، دراسته العليا في جامعات البلاد المتقدمة، ولا ننس أنّ مناهج التعليم العامّ في أكثر مدارسنا يتعلّم فيها الطالب اللغة الإنكليزية أيضاً.

حضرات السيدات والسادة:

إن صحوة بعض الذين ما زالت تخامرهم الشكوك في حتمية التعريب، آتية لا محالة، وإنّ تعريب التعليم الجامعي في العراق الآن، هو أفضل كثيراً مما كان عليه قبل عشرين عاماً، ولئن كان تقدّمه على درجات متفاوتة في جامعاته، فأملنا أن يبلغ مداه في السنوات القليلة القادمة، وأن تسير كليات الطبّ في الركب إن شاء الله.

- ونحن نتطلع إلى مستقبل مشرق يشمّل فيه التعريب جميع أرجاء الوطن العربيّ ، فيدرس الطالب فيها علومه بلغة أهله وقومه، لتتعرّز فيه روح الثقة بالنفس، ومشاعر الاستقلال الفكري.

- نأمل أن لا يظلّ التعليم في أيّ من بلادنا العربية، عالّةً على لغة أجنبية، مما يُشعر الطالب والخريج، بالإحباط جزاء اعتقاده بقصور لغته عن استيعاب العلوم، وتخلّف بلاده، ووهمه بأن العلم حَكْرٌ على أهل البلاد التي يدرس بلغتها.

- نتطلع إلى أن يتخفّف الطالب من معاناة تلقّيه المحاضرات بلغة أجنبية، مما يفوّت عليه فهم الكثير من مادتها، وأن توفّر عليه الدراسة باللغة العربية، تحزّي معاني الكثير من مفردات اللغة الأجنبية وتراكيبها، في المعجمات وكتب اللغة، وتوفّر له الوقت الكافي لاستكمال تحضير المادة المنهجية، والقراءات اللامنهجية، وتقصّي المراجع.

- وأن ينمّي مراس الأساتذة التدريس باللغة العربية، المقدرة على تهيئة الكتاب العلمي العربيّ الجيد، بالصورة التي تُلبّي متطلبات مجتمعنا، والاستمرار في إضافة الموادّ إليه، وحذف غيرها منه، على وفق مستلزمات تحسين المناهج الدراسية، وتطوّر حاجات المجتمع ، وغير خافٍ أنّ أكثر الكتب الأجنبية التي تُستعمل في بعض جامعاتنا، مُعدّ لبلاد غريبة عن أهل هذه البلاد، ممّا يولّد للطالب الحيرة والإرباك، بسبب التقاطع الكبير بين تفاصيل ما فيها، وما تتطلبه الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعنا النامي.

- نأمل أن يشجّع تعريب التعليم الجامعي، خريجي مدارسنا الثانوية، وأكثرها الدراسة فيها باللغة العربية، على الإقبال على الدراسات الجامعية العلمية والتّقنيّة، التي نحن في أمسّ الحاجة إليها، ولا يعزّف كثير منهم عنها، تخوّفاً من صعوبات الدراسة بلغة أجنبية.

- وأن يُخرج تعريب التعليم العلم من دائرته الضيقة في الجامعات، ليبسط رقعته على أكبر عدد من أبناء مجتمعنا النامي، ويسهم في نشر الثقافة العلمية في المجتمع، وتطوير المعارف التقنيّة لدى المواطنين، إذ لا بدّ أنه سيُفضي إلى تهيئة النخبة المتمكنة من إعداد كتب التبسيط العلمي، لنقل العلوم والتقنيات، إلى الجماهير الذين هم في أشدّ الحاجة إلى الثقافة العلمية والتقنيّة، ولا يبقى العلم حكراً على القلّة من الأساتذة والاختصاصيين، الذين يتقنون اللغة الأجنبية.

- وأن يُسهّل التعريب التفاهم وتبادل المعلومات والفكر، بين خريجي الدراسات التقنيّة والعلمية، والذين يتعاملون معهم في الحياة العملية، ويزيل الكثير من التقاطع المسبّب عن التعليم بلغة أجنبية.

وختاماً: لئن كان الأساتذة الذين يدرّسون باللغة الأجنبية، قد بذلوا جهداً كبيراً في تعلّم تلك اللغة وإتقانها، إبان دراستهم وتحصيلهم، فكم هم أحرى ببذل جهد أكبر في سبيل قضية يرتبط بها مستقبل الأمة، ونهضتها، وعزّتها، وسيادتها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته